

اتفاق أمني بريطاني - فرنسي لمواجهة «عصابات تهريب البشر»



الجمعة، ٢١ أغسطس / آب ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

آخر تحديث: الجمعة، ٢١ أغسطس / آب ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

لندن - جعفر الأحمر

اتفقت بريطانيا وفرنسا على تأسيس «مركز للقيادة والسيطرة» تديره شراكة الأجهزة الأمنية في البلدين لمواجهة موجات اللاجئين القادمين إلى بريطانيا عبر ميناء كاليه الفرنسي. وتردد أن الاتفاق يشمل مراقبة بعض الأوروبيين الذين يُعتقد أنهم يتعاطفون مع «داعش». وأعلنت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي، بعد توقيعها اتفاقاً أمنياً مع نظيرها الفرنسي برنارد كازنوف في كاليه أمس، أن هذا المركز «سينابج بلا هوادة عصابات تهريب البشر»، مضيفة أنها تدرك جيدا «المخاطر» الناجمة عن تشديد الأمن في كاليه، بما في ذلك دفع اللاجئين إلى مناطق أخرى.

ويأتي توقيع الاتفاق في ظل ارتفاع غير مسبوق لأعداد اللاجئين الذين دخلوا إلى دول الاتحاد الأوروبي منذ مطلع السنة، إذ أعلنت وكالة مراقبة الحدود الأوروبية «فرونتكس» أن عدد اللاجئين الذين وصلوا دول الاتحاد خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة تجاوز 340 ألفاً، مقابل 123 ألفاً في الفترة نفسها من العام الماضي، مشيرة إلى وصول 107 آلاف شخص إلى أوروبا خلال تموز (يوليو) الماضي، بارتفاع مقداره ثلاثة أضعاف مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي.

ونجح آلاف المهاجرين غير القانونيين في دخول بريطانيا خلال الأشهر الماضية عبر «النفق الأوروبي» الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا، فيما يقيم نحو ثلاثة آلاف لاجئ في مخيمات في كاليه، شمال شرقي فرنسا، يتحينون الفرص لعبور النفق إلى بريطانيا.

ونص الاتفاق البريطاني الفرنسي، بالإضافة إلى تشكيل مركز مشترك للقيادة والسيطرة، على «نشر المزيد من قوات الشرطة الفرنسية» في كاليه، و«تقديم بريطانيا المزيد من الموارد المالية لتأمين سكة حديد النفق الأوروبي بما في ذلك السياج وكاميرات المراقبة والإضاءة وتكنولوجيا الكشف بالأشعة تحت الحمراء، وتعزيز الأمن داخل النفق نفسه».

كما نص على «تدقيق أمني تنغذه فرق متخصصة من الشرطة الفرنسية والبريطانية، وزيادة فرق تفتيش الشحن بما في ذلك الكلاب المختصة».

وفيما نوهت الوزيرة البريطانية بـ «مستوى التعاون الممتاز» بين السلطات البريطانية والفرنسية، لغت إلى ضرورة «بذل جهود أوروبية أوسع» لمواجهة مسألة اللاجئين.

وقال نظيرها الفرنسي إنه ينبغي الترحيب بطالبي اللجوء «بكرامة» لكن لن يتم التسامح مع

المهاجرين غير الشرعيين.

ويعاني الاتحاد الأوروبي عموماً من ظاهرة تزايد أعداد اللاجئين، إذ وصل 124 ألف شخص على الأقل الى السواحل اليونانية في الشهور السبعة الأولى من السنة، وهو ما يفوق بسبعة أمثال العدد نفسه خلال ذات الفترة من عام 2014. كما تدفق عشرات الآلاف الى سواحل إيطاليا، فيما استقبلت ألمانيا موجات من المهاجرين من سورية ودول البلقان ومن المنتظر أن تستقبل نحو 750 ألف مهاجر حتى نهاية 2015.

وكان الاتحاد الأوروبي دعا في أيار (مايو) الماضي إلى مواجهة مشتركة لقضية اللاجئين، وطالب بإعادة توزيع المهاجرين بشكل متساو بين دول الاتحاد.

ويعتبر أغلب المهاجرين الذين وصلوا أخيراً إلى أوروبا لاجئين يفرون من الحروب في سورية والعراق وأفغانستان وليبيا، وبعض دول أفريقيا.